استعراض السقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة

صنعاء/ سبأ:

استعرضت اللجنة العليا للموازنات العامة في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر مشروع الاطار العام المتوسط المدى والسقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2015م و2016م و2017م.

وتم مناقشة العرض التحليلي المقدم من وزير المالية الدكتور محمد منصور زمام عن مشروع الاطار العام المتوسط المدى والسقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة، وأسس التقدير والمؤشرات والمحددات التي تم الاستناد عليها في اعداد مشروع الاطار العام والسقوف التاشيرية.

وأكد وزير المالية أنه بالرغم من الظروف المالية الصعبة للموازنة العامة للدولة فقد حرصت وزارة المالية على إعداد مشروع الإطار العام للأعوام 2015م و2016م و2017م، وفقاً لخيارين، الاول يتمثل في اعداده بالبناء على موازنة عام 2014م وإضافة الحتميات والالتزامات والمستجدات، والخيار الثاني يتمثل في بديل تم إعداده وفقاً لتصورات محددة.

ولفت الى الأوضاع التي تم فيها إعداد مشروع الإطار العام متوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة والمتمثلة في استمرار تفاقم الآثار السلبية للعديد من المتغيرات المحلية القائمة، والتي من أهمها انخفاض إنتاج النفط وبالتالي حصة الدولة منه، واستمرار تفجير خط أنبوب النفط والاعتداءات المتكررة على أبراج وخطوط نقل الكهرباء، وكذا الاختلالات الأمنية في بعض المناطق بالبلاد، والتي ترتب عليها أعباء مالية كبيرة من جانب، ومن جانب آخر حرمان الخزينة العامة من العائدات النفطية المتوخاة وتعثر نمو الموارد المحلية غير النفطية، وغير ذلك من التأثيرات المنعكسة سلباً على التوازن المالي والنقدي المطلوبين لتحقيق الاستقرار والاستدامة المالية والنمو الاقتصادي.

وعرض وزير المالية أسس التقدير والمؤشرات المحددة التي تم الاستناد عليها في اعداد مشروع الاطار العام والسقوف التاشيرية في الصورة الاولى والبديل.

وناقشت اللجنة باستفاضة مشروع الاطار العام والسقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة .. حيث ركزت النقاشات على التأكيد على أهمية اعادة النظر والمراجعة لمستوى الانفاق في ضوء ما هو متاح من الموارد وبما يصل بالعجز الى الحدود الآمنة الممكن تمويلها من مصادر محلية آمنة غير تضخمية.

وأثنت اللجنة العليا للموازنات على الجهود التي بذلتها وزارة المالية ومختلف الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة واللجنة الفنية في اعداد مشروع الإطار العام متوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2015 – 2017م، وتقديمها في الموعد المحدد.. مؤكدة على استمرار اللجنة الفنية في عملها من اجل استيعاب الملاحظات والمقترحات المقدمة.

وأرجأت اللجنة البت في المشروع الى اجتماعها المقرر عقده الاسبوع القادم، وذلك لإتاحة مزيد من الوقت لأعضاء اللجنة العليا للموازنات لمراجعة ودراسة مشروع الإطار العام متوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للاعوام 2015و 2016و 2017م.

نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

حلقة نقاشية عن الدراسة الميدانية للمواطنة في اليمن

صنعاء/ سبأ:

نظم مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC وبالتعاون مع معهد السلام الدولي IPI أمس بصنعاء حلقة النقاش الخاصة بالدراسة الميدانية للمواطنة في اليمن .

في بداية الحلقة النقاشية تحدث المدير التنفيذي لمركز المعلومات عرفات الرفيد بكلمة أشار فيها إلى أن حلقة النقاش تأتي ضمن مشروع تصورات وممارسات المواطنة في اليمن : نحو تعزيز حقوق المرأة كمواطنة، لافتاً إلى أن الحلقة تعتبر النشاط الثالث ضمن مشروع تصورات وممارسات المواطنة في اليمن والذي ينفذه المركز بالتعاون مع معهد السلام الدولي.

وأشاد المدير التنفيذي لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالعلاقات القائمة بين المركز ومعهد السلام الدولي.

من جانبها أشارت مديرة معهد السلام الدولي في اليمن أمل الأشطل إلى أهمية هذه الحلقة كونها تناقش دراسة ميدانية واستطلاعاً للرأي العام اليمني تتضمن دلالات واضحة عن مدى رأي الناس بشأن المواطنة، وأشارت إلى أن الدراسة الميدانية تعتبر واحدة من أهم المشاريع التي ينفذها المعهد مع مركز المعلومات .

بعد ذلك قدم الباحث الرئيس للمشروع الدكتور أحمد الحميدي شرحاً مفصلاً عن الدراسة الميدانية التي حملت عنوان " تصورات وممارسات المواطنة في اليمن: نحو تعزيز مواطنة المرأة"، حيث أشار إلى أن المواطنة كمفهوم شامل له أبعاده المادية والقانونية والسلوكية يتطور في سياق تطور المجتمعات وتحولاتها وهي جوهر تلك التحولات ،وأن المواطنة المتساوية ثمرة لنضالات البشر من أجل إثبات الذات والتمتع بالحقوق.

ولفت الدكتور الحميدي إلى أن المرأة كابدت التهميش والإقصاء وظلت شيئاً ثانوياً بالنسبة للرجال لمراحل طويلة من الزمن حتى بعد نشوء الدولة القومية في أوروبا وظلت كذلك حتى وقت قريب إلا أن آلامها ما زالت تتعاظم في مجتمعاتنا العربية ،وذهب إلى القول بأن المواطنة عموماً ومواطنة المرأة خصوصاً مؤشر لمصداقية التوجه الديمقراطي والمعيار الحقيقي للممارسة الديمقراطية إذ لا يمكن البتة لنظام ديمقراطي أن يتأسس بدون مشاركة فعلية وفاعلة من قبل المواطنين جميعاً وهذا بالضبط يعتبر جوهر المواطنة التي تقوم على أساس فكرة الشعب صاحب السيادة والحقوق والواجبات.

وأورد الباحث الدكتور أحمد الحميدي في الدراسة تعريفاً لمفهوم المواطنة وفقاً لمجمل التعريفات التي أوردها من كتب حول هذا المفهوم، وقال إن المواطنة هي رابطة عاطفية وسلوكية إزاء قضايا المواطن وعلاقة قانونية تربط الفرد بوطنه تقوم على أساس المسئولية والتضامن والتمتع بكافة الحقوق وتحمل مقابلاتها من الالتزامات بهدف المشاركة في بناء الوطن وتطوره والتمتع بخيراته.

وأوضح أن المواطنة بهذا المعنى قوامها الغيرة على الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه والمشاركة في تنميته وتوسيع مشاركته في الحضارة الإنسانية، لا يمكن أن تترعرع إلا في ظل الحرية والتفكير النقدي والإحساس بالمشترك الإنساني وانمحاء التمييز تماماً بين الذكور والإناث.

الدراسة التي أجريت في ثلاث محافظات صنعاء ، عدن وتعز شملت عينة من ثلاثمائة شخص هدفت إلى تحديد ماهية المواطنة وبيان مرتكزاتها الأساسية والوقوف عند حقيقة مواطنة المرأة اليمنية لتحقيق غاية رئيسية تتمثل في تعزيز مواطنية المرأة لتصبح عنصراً أساسياً في المجتمع.

وتضمنت الدراسة العديد من المؤشرات بناء على آراء المستهدفين فيما يخص الحقوق والحريات ومسألة المواطنة عموماً ، بالإضافة إلى آراء المستهدفين ومدى معرفتهم بالتغيير الحاصل في مفهوم المواطنة وبالذات مواطنية النساء، ورؤيتهم للممارسة العملية للمواطنة وتجسيدها واقعياً سواء كحق أو واجب أو انتماء.

وإلى جانب المؤشرات ونتائج الاستبيان الذي أجري بشأن المواطنة فقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث ،حيث تناول المبحث الأول المرتكزات الأساسية لمواطنة المرأة ، فيما ركز المبحث الثاني على واقع مواطنة المرأة، في حين تضمن المبحث الثالث متطلبات تعزيز مواطنة المرأة.

هذا وقد أثريت الحلقة النقاشية بالعديد من المداخلات من قبل عدد من الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني وعدد من أعضاء مؤتمر الحوار والتي أكدت في مجملها أن حقوق المرأة لا تقل شأناً عن حقوق الرجل بما في ذلك حق المواطنة المتساوية.

في مؤتمر صحفي للشفافية اليمنية والشبكة الوطنية لاسترداد الأموال

الدعوة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الخاصة باسترداد الأموال المنهوبة

صنعاء / بشير الحزمي:

دعت المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة والشبكة الوطنية لاسترداد الاموال الى سرعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وخاصة فيما يتعلق باسترداد الاموال المنهوبة من خلال التسريع في انشاء الهيئة المستقلة بصلاحيات استثنائية معنية بهذه المهمة وإصدار قانون استرداد الاموال .

وطالبت المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة والشبكة الوطنية لاسترداد الاموال خلال مؤتمر صحفي عقد أمس بصنعاء الحكومة بسرعة استكمال اجراءات اصدار القانون وتجاوز المعوقات التى تؤخر إقرار مشروع القانون وتنفيذه على أرض الواقع .

وأكدتا أن أمام اليمنيين فرصة ومهام عديدة لاستعادة أموالهم الناتجة عن ممارسات الفساد الموجود في الداخل والخارج .، معتبرتين أن تهيئة البيئة التشريعية الخاصة باسترداد الأموال المنهوبة ، وإيجاد هيئة مستقلة بصلاحيات استثنائية معنية بهذه المهمة ، واحدة من أهم الاولويات التى يجب أن تقوم بها اليمن ، تنفيذا لمخرجات الحوار الوطني ، وتفاعلا مع التوجه الدولي الواضح في قرار مجلس الامن رقم 2140 الصادر في شهر فبراير الماضي .

ولفتت المجموعة والشبكة الى أن عملية استرداد الاموال مهمة شاقة وطويلة ، تستوجب اتفاق القوى الوطنية وتنسيق جهودها ، بما يضمن تحقيق مصلحة الشعب اليمني .، مشيرتين إلى أن التأخير في إنشاء هيئة مستقلة ذات صلاحيات استثنائية تعمل على استرداد الاموال المنهوبة ، يشكل خرقا واضحا لمخرجات الحوار الوطني وسيساعد على اهمال وعدم تنفيذ اجزاء اخرى من وثيقة الحوار الوطني .

هذا وكان منسق مشروع استرداد الاموال المنهوبة الذي تنفذه الشفافية الدولية همدان العليي والمدير التنفيذي للشبكة الوطنية لاسترداد الاموال الدكتور محمد سميح وعضو الشبكة الوطنية لاسترداد الاموال الدكتور سعيد عبد المؤمن قد استعرضوا خلال المؤتمر الصحفي جهود المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة والشبكة الوطنية لاسترداد الاموال في مكافحة الفساد وتوسيع وتشجيع المناقشة المجتمعية لمشروع قانون استرداد الاموال .

وأوضحوا أن الشفافية اليمنية والشبكة الوطنية لاسترداد الاموال قد اعدتا مقترحات وتعديلات ناتجة عن المناقشات وورش العمل التى تمت في عدد من المحافظات وقد تم تقديمها للجهة المختصة بالصياغة التى أبدت استعدادها التام لإدراجها ضمن صيغة مشروع القانون .

وأكدوا الاستمرار بممارسة الضغط باتجاه استرداد الاموال المنهوبة .، معتبرين ان من يقف ضد استرداد الاموال المنهوبة هم من قاموا بنهبها .

وأشاروا الى أن اليمن تعاني من ازمة اقتصادية وأن استرداد الاموال المنهوبة سيساعد في تخطي الازمة الاقتصادية .

وقالوا أن منظمات المجتمع المدني متمسكة بما ورد في وثيقة الحوار الوطني .

المؤتمر الأول لأمن المعلومات يوصي الحكومة بإنشاء مركز السلامة المعلوماتية

صنعاء / سبأ:

أوصى المشاركون في المؤتمر الأول لأمن المعلومات الحكومة بإنشاء مركز السلامة المعلوماتية في اليمن YE CIRT – كنقطة تواصل للاستجابة للمشاكل الأمنية ومعالجتها وإشراك جميع الجهات ذات العلاقة .

وأكد المشاركون في ختام المؤتمر الذي نظمته المؤسسة العامة للاتصالات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات وشركة تام للأعمال والتطوير أهمية تشكيل لجنة تحضيرية متخصصة لدراسة القوانين الحالية في اليمن المتعلقة بأمن المعلومات ومقارنة القوانين المشابهة في الدول الشقيقة والصديقة لإنشاء قانون وتشريعات لحماية المواطن والمؤسسات.

وأشاروا إلى ضرورة الإعداد لبناء استراتيجية وطنية لوضع حلول لازمة في مجال أمن المعلومات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات والتأكيد على دورية انعقاد مؤتمرات الأمن السيبراني والمشاركة في جميع المؤتمرات الدولية المتخصصة في الأمن السيبراني.

وشدد المشاركون على عمل دراسة لإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات ووضع إطار عام على مستوى الدولة لتمويل متطلبات أمن المعلومات ونشر الوعي المجتمعي بهذا الخصوص عبر وسائل التقنية الحديثة من خلال البرامج الإعلامية والمناهج التعليمية والمؤتمرات وورش العمل وتخصيص ميزانية ضمن المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات لرعاية ودعم مشاريع التوعية بأمن المعلومات .

وكان المشاركون في المؤتمر ناقشو في اليوم الثاني للمؤتمر محاور عن جرائم الإنترنت وضمان الخصوصية وحماية الأشخاص والشركات الصغيرة عن طريق الإنترنت والأمن والخصوصية للأجهزة المحمولة وأفضل الممارسات لقانون الأمن السيبراني، والهجمات الإلكترونية وتقنياتها والدوافع.

واعتبر المنسق العام للمؤتمر المدير التنفيذي لشركة تام لتطوير الأعمال طارق الفودعي انعقاد المؤتمر نقلة نوعية في تطوير وبناء منظومة أمن المعلومات في اليمن باعتباره أول مؤتمر متخصص ينعقد في اليمن.

ولفت إلى أن المؤتمر يسعى من خلال توصياته الصادرة إلى تحقيق الأهداف المرجوة كحفظ الأمن الإلكتروني وحماية المعلومات خصوصاً في ظل هذه الفترة التي يعاني منها العالم اجمع من الهجمات الإلكترونية المتكررة والاختراقات المتوالية لقواعد بيانات المؤسسات الحكومية بشكل عام والمؤسسات الاقتصادية والمالية بشكل خاص.

تدشين الورشة التحضيرية لإشراك أعضاء الحوار في تنمية الوعي بمخرجات الحوار الوطني في إقليم تهامة

الحديدة / كنفاني:

دشن محافظ الحديدة صخر أحمد الوجيه بمعية محافظ ريمة أحمد سالم الخضمي وعضوة فريق بناء الدولة مكون الشباب المستقل بمؤتمر الحوار الوطني الشامل سحر غانم أمس بقاعة الشهيد يوسف الشحاري بالمركز الثقافي في محافظة الحديدة فعاليات الورشة التحضيرية لإشراك أعضاء الحوار الوطني الشامل والناشطين الشباب في تنمية الوعي المجتمعي بمخرجات الحوار الوطني في إقليم تهامة (الحديدة وحجة والمحويت وريمة) والتي تنظمها الامانة العامة للحوار الوطني.

وفي حفل التدشين الذي حضره عدد من المسؤولين في السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة ألقى محافظ الحديدة كلمة رحب في مستهلها بالحاضرين وعبر عن سعادته بتدشين وإنطلاق هذه الفعالية التي تقام في عاصمة إقليم تهامة بين أبنائها الطيبين ذوي البشرة السمراء والقلوب البيضاء وأكد الوجيه أن الحوار الوطني مثل سلوكاً حضارياً راقياً أنتهجه أبناء اليمن لحل مشاكلهم وطي صفحة الخلافات والصراعات ودفنها إلى الأبد وخلق علاقات تكاملية بين كافة القوى المجتمعية قائمة على التفاهم والوفاق والتآلف في إطار شراكة واسعة الهدف منها تحقيق مصلحة البلد وخدمة أبنائه وهو ما يجعل مخرجاته على درجة كبيرة من الأهمية بما تتضمنه من قرارات مهمة وضرورية تصب في مصلحة بناء الدولة الحديثة الهدف الأساس للتغييرفي اليمن.

وأشار إلى أن نجاح مؤتمر الحوار الوطني هو نجاح لكافة أبناء اليمن على أختلاف توجهاتهم وأطيافهم الفكرية والسياسية والحزبية كيف لا وأهم مخرجات هذا الحوار هو إنتشال البلاد من دوامة الأزمات والوصول بها إلى برالأمان ووضع قواعد بناء الدولة المدنية المنشودة دولة النظام والقانون التي تعد الضامن الوحيد لتحقيق أهداف المجتمع في العدل والمساواة والحرية والسلام وتلك هي رغبة كل أبناء الشعب الذي عانى كثيراً الأزمات جراء المشاكل والخلافات السياسية ولفت صخر الوجيه إلى أن مؤتمر الحوار أستطاع الوصول إلى النهاية رغم كل العراقيل والعقبات التي كانت تظهر بين الحين والآخر وتهدد بإفشاله وما كان ليكتب له النجاح لولا جهود القيادة السياسية ممثلةً بفخامة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية والشرفاء من أبناء هذا الوطن سواء المتصدرين رئاسة مؤتمر الحوار واللجان المنبثقة منه والذين يستحقون منا كل الشكر والثناء والتقدير لتحملهم مسؤولياتهم الوطنية ودورهم الكبير في خلق التوافق بين مكونات المؤتمر حول القضايا المطروحة والخروج بنتائج إيجابية تمثل عصارة وثمرة أيام طويلة من النقاشات المضنية للمشاكل والأزمات التي تعانيها بلادنا.

من جهتها أشارت عضوة فريق بناء الدولة مكون الشباب المستقل بمؤتمر الحوار الوطني الشامل سحر غانم إلى ضرورة إشراك أعضاء الحوار والناشطين الشباب بتوعية أفراد المجمع بأهمية تنفيذ مخرجات الحوار وأكدت أهمية دعم مشاريع وأفكار الشباب لرسم ملامح مستقبل اليمن الجديد.

تخلل مجريات الحفل عدد من الفقرات الفنية والرقصات الشعبية والقصائد الشعرية نالت إستحسان الحاضرين وأوبريت ثمار الحوارتلاه تكريم عدد القيادات في محافظات الحديدة وحجة والمحويت وريمة بدروع الحوار الوطني.

تحذيرات من تأخير مكافحة أسراب الجراد في رداع

رداع /محمد صالح المشخر:

ظهرت أسراب من الجراد الصحراوي أمس في مناطق مديرية صباح في رداع محافظة البيضاء وقد تضررت منه مساحة تبلغ اكثر من خمسة هكتارات من محاصيل الذرة .

وقال نائب مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة البيضاء المهندس احمد نائف الوجية "ان مكتب الزراعة بصباح تلقى بلاغات بمشاهدة أسراب جراد طائر على ارتفاع منخفض في مناطق الخربة ، بيت الرحابي بمديرية صباح البيضاء مغطيا مساحة تبلغ اكثر من خمسة هكتارات من محاصيل الذرة مع توقع ارتفاع أعداده في الأيام المقبلة.

وأشارنائب مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة البيضاء إلى أن أحد هذه الأسراب بدأ بالتوجه نحو مدينة دمت بمحافظة الضالع .

ونبه المهندس الوجيه من خطورة تكاثر الجراد وانتشاره في عدد من مناطق مديريات رداع ..مطالبا الجهات المعنية بسرعة توفير المبالغ المالية اللازمة لتمكين الفرق الميدانية التابعة للمركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي في اليمن من مواجهته في رداع..